العدد 2174 - السنة الثامنة
الخميس 10 شعبان 1436 - الموافق 28 مايو 2015
Thursday 28 May 2015 - No.2174 - 8th Year

الجمعية العمومية أقرت عدم توزيع أرباح

الداود : «المستثمرون» تخارجت من الاستثمارات غير الجيدة

كشف رئيس مجلس الإدارة مجموعة المستثمرون القابضة الشيخ احمد الداود الصباح عن ان الشركة تمكنت من التخارج من الاستثمارات غير الجيدة وذلك في اطار تفعيل خطة إعادة هيكلة الأصول وذلك بشكل مدروس.

وقال الشيخ احمد الداود خلال الجمعية العمومية، ان مجلس الإدارة عمل على اعادة هيكلة الشركة واطفاء خسائر الشركة التي انقلت كاهلها خلال الفترة الماضية والتي كان من الممكن ان تعصف بالشركة وتهددها بالشطب.

وزاد ان مجلس الإدارة عمل على توفير السيولة اللازمة لسداد التزامات الشركة وتطوير استثماراتها بما يعود بالنفع على الشركة والمساهمين وذلك من خلال تفعيل قرار الجمعية العامة بالموافقة على زيادة رأس مال الشركة بنسبة 100% الامر الذي ساهم في توفير السيولة اللازمة لمجلس الإدارة للقيام بعمله واستكمال خطة اعادة الهيكلة.

وأشار الداود الى ان عام 2014 يعتبر واحدا من الأعوام الفارقة والمفصلية في تاريخ الشركة نظرا للأحداث الكثيرة والمتعاقبة داخليا وخارجيا الامر الذي القى بظلاله على وضع الشركة وشكل تهديدا مباشرا وصريحا على مستقبلها ووجودها، الا ان دعم مساهمي الشركة وتكاتف اعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ساعدنا على تجاوز تلك العقبات.

واضاف: «رغم الظروف العصيبة التي مرت بها الشركة منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 التي مازالت تلقي بظلال تاثيراتها السلبية الى الآن على اقتصاديات دول الشرق الأوسط عامة ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة، مما تسبب في تراجع قيم الأصول بالمقارنة بقيمها الحقيقية وخاصة الأسهم المدرجة او غير المدرجة».

الشيخ أحمد الداود الصباح

بعد خطة اعادة الهيكلة شكلت الاستثمارات العقارية 78% من اجمالي الأصول لتبلغ 48,812 مليون دينار في عام 2014

وشدد الشيخ احمد الداود على ان الإستراتيجية التي تبنتها الشركة وكذلك الخطط التي تم وضعها من قبل مجلس الإدارة مع نهاية العام 2013 ادت إلى تخطي الأزمة حيث تم إعادة هيكلة الأصول ومراجعة وحصر وتصنيف وإعادة تبويب لكافة أصول الشركة.

ونوه الى وضع خطة للتخارج من الانشطة غير التشغيلية وغير المدرة للسيولة او التي لا نجد لها نتائج جيدة على المدين القصير ومتوسط الأجل او لا تلائم المرحلة المقبلة والتوجهات الجديدة، لافتا الى انه تم الموازنة بين السيولة والربحية وتجنب الخسارة بالتزامن مع خفض تركيز المخاطر واجتذاب اطراف تضيف قيمة لهذه الاستثمارات بما يطور أنشطتنا وبوفر مصادر متنوعة ومستقرة للدخل في المستقبل بطريقة مجدية للشركة.

وعن البيانات المالية للشركة ذكر الشيخ احمد الداود ان عام 2014 تميز بارتفاع قيمة الموجودات بنسبة 17% حيث بلغت نحو 62.604 مليون دينار بنهاية عام 2014 بالمقارنة مع 53.670 مليون دينار بنهاية عام 2013 .ويعزى الجزء الأكبر في زيادة أصول الشركة الى الارتفاع في قيمة الاستثمارات العقارية بنسبة 74% لتبلغ بذلك قيمة الاستثمارات العقارية 48.812 مليون دينار في عام 2014 بينما كانت 28.083 مليون دينار في عام 2013م. كما أشار الى ان القيمة الدفترية للشركة ارتفعت بنسبة 217% لتبلغ 85 فلس للسهم الواحد بعد ان كانت عام 2013 لا تتجاوز 27 فلس للسهم الواحد.

واوضح الشيخ احمد الداود ان الشركة الأم سجلت صافي خسائر بلغت 3.706 مليون دينار لافتا الى ان ذلك يعود بشكل أساسي إلى عملية التخارج من حصة المجموعة في شركة زميلة لعدم جدوى الاستمرار فيها.

وقد وافقت الجمعية العمومية على عدم توزيع أرباح على المساهمين، والمصادقة على تقارير مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية ومراقبي حسابات الشركة، كما تم الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافاة لأعضاء مجلس الإدارة وتوصية مجلس الإدارة و تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد اسهمها، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم الإدارية والمالية والقانونية.

عمليات شرائية تدفع مؤشرات البورصة للصعود 23 نقطة

واصل المؤشر الرئيسي للبورصة الكويتية جلسة، أمس الأربعاء، الصعود مع استمرار عمليات الشراء على الأسهم الصغيرة والمتوسطة واستهداف المضاربون تحسين الإغلاقات الشهرية، بحسب محللين.

وصعد المؤشر السعري أمس بنسبة 0.37% رابحا 23.28 نقطة بالغا مستوى 6332.92 نقطة، بينما انخفض الوزني 0.45 نقطة متراجعا بنسبة 0.11% إلى مستوى 420.27 نقطة. وتراجع «كويت 15» بحوالي 0.03 نقطة بنحو 0.002% إلى مستوى 1008.30 نقطة.

وقال المحلل الاقتصادي ومراقب سوق الكويت للأوراق المالية، نواف الشايع «تداولات أمس شهدت تركيزا من قبل المتداولين على الرخيصة والمتوسطة والتي تتميز بقيمة دفتريه وارباحا جيدة».

واوضح «الشايع» بقوله «إن الأسهم التي شهدت نشاطا إيجابيا أمس، هي الأسهم الواعدة بالاستثمار فيها بالسوق الكويتي في الفترة القادمة».

واضاف «ان الأمر الملفت أمس، والمرتقب هو نتائج عمومية اجيليتي التي ينتظر نتائجها كثيرا من متداولي البورصة ومن المستثمرين بالسهم»، مشيرا إلى أن من العوامل الجيدة أمس الأخبار غير المؤكده التي تم تداولها عن أن النتائج لتلك العمومية ستكون جيدة ومرضية لجميع المساهمين. وقال «الشايع» إن الوضع بالبورصة الكويتية لايزال مضاربياً ويتسم بالإيجابية حاليا، منوها إلى أن من الأمور المؤثرة في استمرار السعري أمس في الصعود الرغبة من مديري محافظ في اصطناع إغلاقات شهرية جيدة».

وأما بالنسبه لشائعة اقتراب بيع امريكانا والتي يتم تداولها بالبورصة في الفترة الحالية، أوضح «الشايع» بقوله «إن تلك الإشاعات وغيرها المستفيد الوحيد والأول منها المضاربين، وحينما يتم الإعلان عن تلك الصفقة وإتمامها ستكون مؤثر كبير في تحول السوق الكويتي والتاثير سيكون إيجابيا على كثير من الأسهم».

وتصدر قطاع التامين قائمة الارتفاعات بعد أن صعد أمس، بنسبة 1.25%، فيما احتل صدارة القائمة الحمراء قطاع البنوك بتراجع نسبته 0.31%.

وجاء على رأس الارتفاعات الأسهم لثاني جلسة على التوالي سهم «قرين قابضة» بنسبة نمو بلغت 17.24% إلى 17 فلس، فيما جاء سهم «مشاعر القابضة» على رأس التراجعات بنسبة 6.06% إلى 124 فلوس.

وشهدت مستويات السيولة أمس ارتفاعاً بلغت نسبته 45.3%، تقريبا إلى 24.41 مليون دينار مقابل نحو 16.8 مليون دينار كانت في الجلسة السابقة، وقفزت الأحجام بنسبة 78.9% لتصل إلى 297.84 مليون سهم مقابل 166.53 مليون سهم بجلسة أمس الثلاثاء، ووصلت الصفقات أمس إلى 5338 صفقة.

خلال مشاركتها في المعرض الرمضاني للعقارات الكويتية والدولية

مجموعة «نامي النامي» تطرح فرصا عقارية في البوسنة والهرسك

نامي النامي

النامي : المجموعة لها خطط استراتيجية في المستقبل القريب وتسعى لطرح مشاريع كبرى من منتجعات وفنادق وفلل مميزة وبأسعار منافسة

اعلنت مجموعة نامي النامي عن إنضمامها إلى المعرض الرمضاني للعقارات الكويتية والدولية « العروض الرمضانية الحصرية » خلال الفترة من 28 يونيو إلى 1 يوليو المقبل من تنظيم شركة إكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات ومجموعة المسار في فندق الريجنسي.

صرح رئيس مجموعة نامي النامي القابضة الدكتور نامي النامي بان للمجموعة ارتنات المشاركة بالمعرض من خلال شركة الدعم الإقليمية المالكة لعدة مشاريع واهمها بجمهورية البوسنة والهرسك.

وقال النامي بان سوق الكويت يعتبر من الأسواق النشطة من حيث الاستثمار العقاري الخارجي على المستوى الإقليمي، والعملاء الكويتيين بشكل خاص يطمحون ان يتملكون عقارات بعدة دول عربية وأجنبية وهذا مايميز السوق الكويتي .

واضاف « المجتمع الكويتي يرغب بالتملك بجمهورية البوسنة والهرسك لمعايير عدة اهمها انها تقع في قلب اوروبا وتتميز بجمال الطبيعة الساحرة وكذلك الأمن والأمان والنظافة ».

وافاد الدكتور نامي بان هناك رغبة متنامية بالتملك في إتحاد جمهورية البوسنة والهرسك كانت واضحة من خلال مشاركتنا السابقة في المعارض وان المجموعة تطمح لتقديم منتج متميز من خلال جودة البناء والخدمات والمواقع المتميزة في إتحاد جمهورية البوسنة والهرسك وأننا نتطلع كمجموعة أن تكون رواد في مجال العقارات بإتحاد جمهورية البوسنة والهرسك لطرح منتجات تلبي رغبة العميل.

وعلق النامي بان للمعارض دور حيوي وبناء لكي يكون للعميل فرصة اكبر باي استفسار عن العقار الذي يطمح له وان المعرض القادم لـ« اكسبو سيتي» ستشارك فيه المجموعة بطرح مشروع للفلل متميزة وراضي بإتحاد جمهورية البوسنة والهرسك . واختتم النامي أن المجموعة لها خطط استراتيجية في المستقبل القريب وطرح مشاريع كبرى من منتجعات وفنادق وفلل مميزة وباسعار منافسة علما انها هي المالك والمطور وترتكز تحت معايير الجودة في البناء وسعر تنافسي.

بيان في ختام أعمال الدورة السادسة لرجال الأعمال العرب والصينيين

المشاركون يدعون لإقامة منطقة تجارة خليجية-صينية حرة

دعا رجال اعمال عرب وصينيون إلى الاسراع في الجهود المتعلقة بإقامة منطقة تجارة حرة بين مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية والصين تمهيدا لتوسيع التعاون ليشمل جميع الدول العربية.وشدد رجال الأعمال العرب والصينيون في بيان في ختام أعمال الدورة السادسة لمؤتمرهم الذي يعقد كل عامين على ضرورة المضي قدما في مفاوضات إقامة منطقة تجارة حرة بين الصين ومجلس التعاون تمهيدا لإقامة منطقة تجارة حرة اوسع بين الدول العربية والصين بهدف تسهيل تنقل السلع بين الجانبين.واتفق المشاركون على اقامة قنوات متعددة المستويات للتبادل والتعاون بين الشركات وتعزيز الشراكة التجارية والاقتصادية الصينية العربية بهدف بناء حزام اقتصادي لطريق الحرير الجديد.واكدوا أهمية الالتزام بطريق الحرير الجديد واصفين إياه بانه سيسهم في زيادة معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة.واشادوا بالجهود الرسمية المشتركة التي نجحت في إنجاز مجموعة من الاتفاقيات بين الدول العربية والصين خلال العامين الماضيين وانضمام عدد من الدول العربية الى (البنك الاسيوي للاستثمار في البنى التحتية).

جانب من المؤتمر

واتفق الجانبان في المؤتمر على ضرورة زيادة التعاون في مجالات النقل البري والسككي والبحري والجوي بالإضافة الى التجارة والصناعة والزراعة والأمن الغذائي والمصارف والسياحة والطاقة التقليدية والطاقة المتجددة والبنى التحتية.وتم الاتفاق كذلك على تعزيز التعاون في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات واقامة شراكة فاعلة للاستثمار المشترك مع إنشاء صندوق للدعم بالإضافة الى اقامة سوق افتراضي عربي صيني. ودعا البيان الختامي الى وضع أسس للتعاون الاستراتيجي في المجال الزراعي وانشاء مناطق زراعية خاصة حرة وتوفير آلية مشتركة للتمويل الى جانب اقامة برامج مشتركة لتنمية الريف والحد من الفقر وتعزيز دور المرأة الريفية.وجرى اقتراح انشاء آلية عربية صينية للاستثمار الزراعي تتكون من وزارة الزراعة الصينية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وممثلي القطاع الخاص من الجانبين وصندوق طريق الحرير وممثلي مؤسسات التمويل العربية.واوصى المشاركون بان تتولى لجنة مكونة من جامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمجلس الصيني لتعزيز التجارة الدولية متابعة التوصيات.وقد تم الاتفاق على عقد الدورة السابعة لمؤتمر رجال الأعمال والدورة الخامسة لندوة الاستثمار لمنتدى التعاون العربي الصيني في الصين في عام 2017.وشهد اليوم الثاني للمؤتمر عقد ورشة عمل حول مناخ الاستثمار في لبنان وجلسة عمل بعنوان (لبنان: آفاق واعدة للاستثمار في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير).وكان رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس السفراء العرب المعتمدين بالصين محمد صالح الذويخ كشف في وقت سابق عن أن حجم التبادل التجاري بين الدول العربية والصين بلغ 240 مليارا في عام 2014 متوقعا ان يصل الى 300 مليار بحلول نهاية عام 2015.كما توقع الذويخ وهو سفير دولة الكويت لدى الصين أن يتجاوز حجم التبادل التجاري بين الكويت والصين 13 مليار دولار. وكانت الدورة السادسة لمؤتمر رجال الأعمال العرب والصينيين انطلقت بمشاركة مؤسسات تجارية وصناعية ومالية ورجال اعمال ومستثمرين الى جانب 700 شخصية رسمية عربية وصينية.

الغانم يستقبل رئيسة برلمان جمهورية نيكاراغوا بالإنابة

لقطة جماعية من الاجتماع

استقبل علي محمد ثنيان الغانم – رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، بمبنى الغرفة أرس مونتينغيرو- رئيسة برلمان جمهورية نيكاراغوا بالإنابة، ويرافقها كلا من ويلفريدو نافارو – عضو الهيئة الإدارية ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية، و خوسيه فيغيروا – نائب رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية، و خوزفينا روا – عضو مجموعة الصداقة البرلمانية. كما حضر اللقاء جمال العمر – رئيس لجنة جمعية الصداقة البرلمانية الكويتية النيكاراغوية وعضو بعثة الشرق المرافقة، وسميح حيات – سفير دولة الكويت لدى جمهورية نيكاراغوا المحال من الولايات المكسيكية المتحدة، بالإضافة الى رباح عبدالرحمن الرباح مدير عام الغرفة.

في بداية اللقاء، رحب الغانم بالضيوف الكرام، حيث تطرق الى العلاقات الثنائية وسبل تنمية أوجه التعاون بين البلدين الصديقين، وقد حث على بذل مزيد من الجهود لتطوير العلاقات الإقتصادية المشتركة وذلك من خلال تبادل زيارة الوفود التجارية والإقتصادية، للتعرف عن كثب بالفرص الإستثمارية المتاحة في نيكاراغوا، وإطلاع أصحاب الأعمال الكويتيين على النظم والقوانين التي من شأنها تقوم بتسهيل إجراءات المستثمر الأجنبي. كما أكد إستعداد الغرفة على نشر الفرص الإستثمارية المتاحة في جمهورية نيكاراغوا على المهتمين من السادة أعضائها. كما قدم الغانم نبذه عن نشاط الغرفة التي تسعى إلى توطيد العلاقات التجارية والإقتصادية بين أصحاب الأعمال الكويتيين ونظرائهم في مختلف دول العالم حيث تعد دولة الكويت من أكبر دول العالم من حيث حجم الإستثمارات الخارجية على صعيد القطاع الخاص.

من جانبها، تقدمت مونتينغيرو بالشكر للغرفة على الإستضافة وإتاحة المجال للعمل على تطوير العلاقات التجارية بين البلدين، واوضحت أن جمهورية نيكاراغوا مقبلة على مرحلة إقتصادية جديدة من خلال تشريع قوانين جديدة من أجل تهيئة بيئة إستثمارية سليمة، وأضافت أيضا أن بلادها بصدد عمل مشروع القناة المائية التي تربط بين المحيطين الهادي والأطلسي وتقديم العديد من الفرص الإستثمارية التابعة لهذا المشروع، وقد أكدت أن هذا المشروع سيفتح آفاقا جديدة تفعل الإقتصاد في مجالات عديدة أهمها السياحة، الزراعة، المواشي، ومشتقات الألبان. كما أفادت أنه سيتم الترتيب لزيارة وفد إقتصادي كبير لدولة الكويت وذلك لبحث سبل عمل شراكات ثنائية والتعريف بالفرص المتاحة في جمهورية نيكاراغوا.

وفي نهاية اللقاء، قدم الغانم للضيفة هدية تذكارية بمناسبة الزيارة. متمنياً لها طيب الإقامة في دولة الكويت.